

## الخرينج يقترح إطلاق اسم عباس المناور على أحد مرافق الدولة



مبارك الخرينج

دورات لمجلس الأمة، بالإضافة إلى ما قدمه الفقيه الراحل من خدمات وطنية جليلة لبلاده ونظامها السياسي وللشعب الكويتي وذلك عن طريق العمل البرلماني والاجتماعي والتنموي. ونص الاقتراح على إطلاق اسم المغفور له بإذن الله تعالى عباس حبيب المناور على أحد مرافق الدولة.

قدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا للدور الكبير الذي قام به المغفور له بإذن الله تعالى النائب السابق وعضو المجلس التأسيسي عباس حبيب المناور في خدمة بلده وأهل الكويت من خلال مشاركته في وضع الدستور الكويتي والعمل على خدمة أبناء وطنه من خلال عضويته في عدة

## الخنفور لإطلاق اسم عباس المناور على أحد الشوارع



سعد الخنفور

طالب النائب سعد الخنفور بتسمية أحد الشوارع الرئيسية وتسمية مدرسة محافظة الفروانية باسم المغفور له بإذن الله تعالى العم عباس حبيب المناور. وقال الخنفور في اقتراح برغبة قدمه في هذا الصدد: فقدت الكويت رجلا من رجالها المخلصين هو المحرم بإذن الله تعالى عضو المجلس التأسيسي وعضو مجلس الأمة عدة دورات عباس حبيب المناور، وذلك تخليدا للذكرى كرمز من الرموز الوطنية المشرفة في دولة الكويت حتى يكون نبراسا للأجيال القادمة ونهجا يحتذى، ونظرا لمسيرته

من «الهيئة»، وردا على سؤال بشأن إيقاف رئيسة «الهيئة» نبيلة الخليل عن العمل مؤقتا لحين الانتهاء من التحقيق، قال النصف «نحن لا نتدخل في توجيه الوزير في سياسته التنفيذية، لكنني أرى أنه واحتراما لعمل اللجنة فمن الأفضل عدم تثبيت رئيسة «الهيئة» لحين الانتهاء من التحقيق».

## «الموارد البشرية» طلبت من «المالية» تزويدها بالمشاريع المطلوبة للبدل الإستراتيجي

عقدت لجنة الموارد البشرية البرلمانية اجتماعها أمس لمناقشة المستجدات التي تخص قانون البدل الإستراتيجي وما طرأ عليه من أمور. وقال رئيس اللجنة النائب د. خليل عبدالله ان اجتماع اللجنة كان اجتماعا فرغيا، حيث طلبنا تزويدنا بمعلومات من وزارة المالية أبرزها الجدول الزمني والتشريعات المطلوبة

بهذا الشأن والمجاميع الوظيفية وكيفية توزيعها وما الوظائف ونسبة الزيادة في معدل الرواتب، اما في موضوع القياديين فقد وضعنا في اللجنة تطورا كاملا لاقتراح القانون وسناقشه مع الحكومة قريبا. وأضاف عبدالله: فيما يخص مكافأة نهاية الخدمة، فسيكون لنا اجتماع مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الأسبوع المقبل.

## دشني: جلسة خاصة لمناقشة الحكومة بشأن آلية تنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان

محددي الجنسية «البدون» وتقليل أعدادهم، ووضع التشريعات التي تضمن حرية التعبير والسماع باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بلا قيود. وأكد ان الكويت معنية بتجهيز الردود على كل التوصيات بهدف تحسين صورة الكويت والحفاظ عليها كدولة مؤسسات ملتزمة بالمواثيق والعهود ومؤمنة بحرية الرأي، وذلك خلال اجتماع مجلس حقوق الإنسان في 29 يونيو المقبل، والذي ستتناول فيه كل الدول ما تم في التوصيات التي تخصها.

دعا رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية النائب د. عبد الحميد دشني الى عقد جلسة خاصة لمجلس الأمة، أو تخصيص ساعتين من إحدى الجلسات العادية لمناقشة الحكومة في آلية متابعة وتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان، مشيرا الى ان الكويت مطالبة من الآن بإعداد الردود على هذه التوصيات والتي سيتم عقد اجتماع لمجلس حقوق الإنسان في 29 يونيو المقبل لمناقشة كيفية تعاطي الدول المعنية معها.

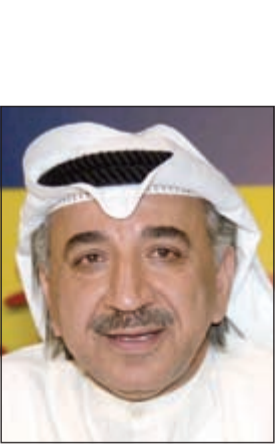
وأشار الجيران الى إعلان وزير المالية عن العجز القادم في الميزانية قرابة 8 مليارات ما يستوجب المضي قدما في معالجة الاختلالات من العجز، وأكد أن الأولى العناية بجبل الشباب وسوق العمل ومخرجات التعليم وإعطاؤهم الفرصة وتوفير أسباب النجاح لهم في المشاريع الصغيرة. وأشار الجيران الى أن عدم المساواة واضحة في ظل هذا القانون غير الموفق، والتي تتمثل فيما يلي:

## رفض إعادة طرح مقترح شراء الدولة بعض المديونيات الجيران: انتهى زمن الاستهلاك والقروض والهبات عديمة المردود الاقتصادي أو الناتج القومي

إعادة هبسة الدولة وفرض القانون على الجميع بلا استثناء، كما نوه ببعض الملاحظات على القانون ومنها:

أولا: المديونيات الصعبة أمر قديم جدا وتم حله بالقانون والقيام بتقديم حلول جديدة له لا يقدم أي أهداف اقتصادية للدولة، بل يكسر الأهداف المسال ولا يقدمون أي قيمة إضافية إنتاجية للاقتصاد، وإعطاؤهم مزيدا من المال يعني رجوعهم للمضاربة مره أخرى وتخريب أسواق المال.

ثانيا: الدولة الآن في مرحلة تكشف فهل من المعقول الرجوع مرة أخرى لتحميل الأعباء أعباء إضافية مالية لموضوع لا يقدم شيئا للاقتصاد الكويتي، وخاصة ونحن على أبواب ميزانية جديدة أخذت على عاتقها وقف الهبر ومكافحة الفساد، وهذا القانون يكسر مبدأ الإخلال بالقانون كون كثير من هؤلاء المدينين متهربين من تسديد ديونهم حسب القانون السابق وكيف يعقل ان من تم اشهار افلاسه يأتي اليوم ليقول بان موجوداته تزيد على 500 ألف؟



د. عبد الحميد دشني

ثالثا: هذا القانون يخل بمبدأ العدالة والمساواة التي نص عليها الدستور بين المواطنين، كما ان هناك مخالفات شرعية ودستورية وقانونية تصوم حول هذا

القانون المقترح، والأولى بالمسؤولين عن فقد الملفات، والآلية توزيع الحيازات، وكشف باسماء المراقبين المكلفين من ديوان المحاسبة متابعة هذه القضية. وأضاف أن «الهيئة» طلبت مهلة جديدة للرد على ست مخالفات أخرى، منها ما يتعلق في الحيازات الزراعية منذ العام 2006 حتى الآن. وقال: «ان اللجنة ستعد ملفاتها، والاجراءات بحق المسؤولين عن فقد الملفات، والآلية توزيع الحيازات، وكشف باسماء المراقبين المكلفين من ديوان المحاسبة متابعة هذه القضية. وأضاف أن «الهيئة» طلبت مهلة جديدة للرد على ست مخالفات أخرى، منها ما يتعلق في الحيازات الزراعية منذ العام 2006 حتى الآن. وقال: «ان اللجنة ستعد

## العدواني يسأل الإبراهيم عن مشاريع الكهرباء والماء خلال السنوات الخمس المقبلة



عبدالله العدواني

وجه النائب عبدالله العدواني سؤالا لوزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء م. عبدالعزيز الإبراهيم قال فيه ان هناك العديد من المشاريع الاسكانية المنتظرة وحاجتها الى الكهرباء والماء، مطالبا افادته بمشاريع وزارة الكهرباء والماء خلال السنوات الخمس المقبلة، وهل تم التنسيق فيما بين وزارة الكهرباء والماء والمؤسسة العامة للرعاية السكنية بشأن المشاريع الاسكانية الجديدة، وهل توجد اشكالية تواجه الوزارة في مسألة تزويد المدن الجديدة بالكهرباء والماء؟

وقال الجيران «تقدمت بتعديل على قانون الانتخاب بشأن شروط عضوية النائب، فكان نص المادة الثانية من القانون 35/1965 يحرم من الانتخابات المحكوم عليه بعقوبة خيانية او جرمية مخلة بالشرف او بالأمانة الى ان يرد اليه اعتباره، فاضفنا عليها فإذا عاد، وحكم عليه بعقوبة جنائية او في جريمة من الجرائم فيسترد اعتباره بحكم القانون بمضي خمس عشرة سنة بعد ان تنفذ العقوبة أو صدور عفو عنها، أو سقوطها بالتقادم».

## وفد الشعبة البرلمانية يشارك في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي



صالح عاشور وفصيل الشايح وسيف العازمي والأمين العام غلام الكندري أثناء مغادرتهم إلى السودان

غادر البلاد صباح اليوم وفد الشعبة البرلمانية الكويتية برئاسة وكيل الشعبة النائب فيصل الشايح متوجها إلى العاصمة السودانية الخرطوم للمشاركة في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي وذلك خلال الفترة من 3 إلى 5 فبراير الجاري. ويضم الوفد كلا من أمين صندوق الشعبة النائب صالح عاشور وعضو الشعبة النائب سيف العازمي وأمين عام مجلس الأمة غلام الكندري. ومن المقرر أن يشارك وفد الشعبة البرلمانية الكويتية في اجتماعات اللجنة التنفيذية ولجنة جائزة التميز البرلماني العربي والتي سيحضرها أمين عام المجلس بصفته رئيسا لجمعية الأئمساء العاملين للبرلمانات العربية.

## «التحقيق في مخالفات الزراعة»: تسلّمنا ردوداً جديدة حول الحيازات المفقودة والمخالفات وآلية توزيعها

تقديرا أوليا حول حيازات الفورة لتحديد المسؤول المخالف ومحاسبته بالإحالة إلى النيابة، قبل الانتقال إلى ملف الحيازات في بقية المناطق». وتوقع النصف ان تطلب لجنته من مجلس الأمة التعديل لعملها، لاسيما ان المهلة شارفت على الانتهاء، ولم يتسن للجنة الحصول على المعلومات التي طلبتها

إلى الصحافيين: انه وحرصا من لجنة التحقيق على مبدأ الشفافية، ونظرا لحساسية العمل والقضايا المطروحة، فإننا ارتأينا الكشف عن آخر التطورات المتعلقة بعمل اللجنة، تجسيديا لمبدأ الشفافية الذي كنا ومازلنا وسنظل حريصين عليه. وأوضح أن ما وصل للجنة من ردود وتعلق بالحيازات المخالفة، الحيازات المفقودة

أعلن رئيس لجنة التحقيق في مخالفات الزراعة العامة لشؤون الزراعة النائب ركان النصف عن تسلّم «للجنة» ردودا على بعض الاستفسارات الموجهة إليها، في حين طلبت «الهيئة» مهلة جديدة للرد على ست مخالفات تم تداولها في اجتماعات سابقة للجنة التحقيق وقال النصف في تصريح

أعلن مقرر لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية البرلمانية سعدون حماد عن انتهاء اللجنة في اجتماعها أمس من مناقشة 46 مادة من أصل 73 مادة تتعلق باقتراح قانون العمالة المنزلية، مؤكدا ان استكمال مناقشة المواد الخميس.

## حماد: اللجنة ستصوت على الاقتراح ككل الخميس

## «الصحية» توافق على نقل كفالة العمالة المنزلية بعد عامين



كامل العوضي وخليل الصالح وسعدون حماد خلال الاجتماع

وقال حماد في تصريح للصحافيين «ان اللجنة وافقت على نقل الكفالة بعد عامين، ويفقد الكفيل الضمان في حال التحويل قبل ذلك، وأكد حماد «ان اللجنة تسلمت ملاحظات حكومية مهمة تتعلق بقانون العمالة المنزلية وأخذنا بها، ولم يسعفنا الوقت لمناقشة جميع الملاحظات الحكومية». وأكد حماد ان الحكومة قدمت ملاحظات تتعلق ببديحة الاقتراح وتفاصيله وبالمواد التي يتخضعها بالإضافة إلى تعديلات في المذكرة التفسيرية، وناقشنا ما تسنى لنا، ومن المرجح ان ننهي من الاقتراح الخميس.

## رفض إعادة طرح مقترح شراء الدولة بعض المديونيات الجيران: انتهى زمن الاستهلاك والقروض والهبات عديمة المردود الاقتصادي أو الناتج القومي

## الجيران: انتهى زمن الاستهلاك والقروض والهبات عديمة المردود الاقتصادي أو الناتج القومي

إعادة هبسة الدولة وفرض القانون على الجميع بلا استثناء، كما نوه ببعض الملاحظات على القانون ومنها:

أولا: المديونيات الصعبة أمر قديم جدا وتم حله بالقانون والقيام بتقديم حلول جديدة له لا يقدم أي أهداف اقتصادية للدولة، بل يكسر الأهداف المسال ولا يقدمون أي قيمة إضافية إنتاجية للاقتصاد، وإعطاؤهم مزيدا من المال يعني رجوعهم للمضاربة مره أخرى وتخريب أسواق المال.

ثانيا: الدولة الآن في مرحلة تكشف فهل من المعقول الرجوع مرة أخرى لتحميل الأعباء أعباء إضافية مالية لموضوع لا يقدم شيئا للاقتصاد الكويتي، وخاصة ونحن على أبواب ميزانية جديدة أخذت على عاتقها وقف الهبر ومكافحة الفساد، وهذا القانون يكسر مبدأ الإخلال بالقانون كون كثير من هؤلاء المدينين متهربين من تسديد ديونهم حسب القانون السابق وكيف يعقل ان من تم اشهار افلاسه يأتي اليوم ليقول بان موجوداته تزيد على 500 ألف؟



د. عبد الرحمن الجيران

أصدر النائب د. عبد الرحمن الجيران بيانا صحافيا حول المقترح بقانون بتعديل المادة 19، واطافة المادة 21 مكررا من قانون رقم 41 لسنة 1993 في شأن شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها، مستغريا من إعادة طرح مثل هذا القانون في هذا الوقت وما فيه من تحميل الدولة اعباء اضافية في ظل ظروف اقتصادية صعبة وعجز ميزانية الدولة.

ثالثا: هذا القانون يخل بمبدأ العدالة والمساواة التي نص عليها الدستور بين المواطنين، كما ان هناك مخالفات شرعية ودستورية وقانونية تصوم حول هذا

القانون المقترح، والأولى بالمسؤولين عن فقد الملفات، والآلية توزيع الحيازات، وكشف باسماء المراقبين المكلفين من ديوان المحاسبة متابعة هذه القضية. وأضاف أن «الهيئة» طلبت مهلة جديدة للرد على ست مخالفات أخرى، منها ما يتعلق في الحيازات الزراعية منذ العام 2006 حتى الآن. وقال: «ان اللجنة ستعد

أعلن مقرر لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية البرلمانية سعدون حماد عن انتهاء اللجنة في اجتماعها أمس من مناقشة 46 مادة من أصل 73 مادة تتعلق باقتراح قانون العمالة المنزلية، مؤكدا ان استكمال مناقشة المواد الخميس.

وقال حماد في تصريح للصحافيين «ان اللجنة وافقت على نقل الكفالة بعد عامين، ويفقد الكفيل الضمان في حال التحويل قبل ذلك، وأكد حماد «ان اللجنة تسلمت ملاحظات حكومية مهمة تتعلق بقانون العمالة المنزلية وأخذنا بها، ولم يسعفنا الوقت لمناقشة جميع الملاحظات الحكومية». وأكد حماد ان الحكومة قدمت ملاحظات تتعلق ببديحة الاقتراح وتفاصيله وبالمواد التي يتخضعها بالإضافة إلى تعديلات في المذكرة التفسيرية، وناقشنا ما تسنى لنا، ومن المرجح ان ننهي من الاقتراح الخميس.

أعلن مقرر لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية البرلمانية سعدون حماد عن انتهاء اللجنة في اجتماعها أمس من مناقشة 46 مادة من أصل 73 مادة تتعلق باقتراح قانون العمالة المنزلية، مؤكدا ان استكمال مناقشة المواد الخميس.

وقال حماد في تصريح للصحافيين «ان اللجنة وافقت على نقل الكفالة بعد عامين، ويفقد الكفيل الضمان في حال التحويل قبل ذلك، وأكد حماد «ان اللجنة تسلمت ملاحظات حكومية مهمة تتعلق بقانون العمالة المنزلية وأخذنا بها، ولم يسعفنا الوقت لمناقشة جميع الملاحظات الحكومية». وأكد حماد ان الحكومة قدمت ملاحظات تتعلق ببديحة الاقتراح وتفاصيله وبالمواد التي يتخضعها بالإضافة إلى تعديلات في المذكرة التفسيرية، وناقشنا ما تسنى لنا، ومن المرجح ان ننهي من الاقتراح الخميس.

أعلن مقرر لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية البرلمانية سعدون حماد عن انتهاء اللجنة في اجتماعها أمس من مناقشة 46 مادة من أصل 73 مادة تتعلق باقتراح قانون العمالة المنزلية، مؤكدا ان استكمال مناقشة المواد الخميس.

وقال حماد في تصريح للصحافيين «ان اللجنة وافقت على نقل الكفالة بعد عامين، ويفقد الكفيل الضمان في حال التحويل قبل ذلك، وأكد حماد «ان اللجنة تسلمت ملاحظات حكومية مهمة تتعلق بقانون العمالة المنزلية وأخذنا بها، ولم يسعفنا الوقت لمناقشة جميع الملاحظات الحكومية». وأكد حماد ان الحكومة قدمت ملاحظات تتعلق ببديحة الاقتراح وتفاصيله وبالمواد التي يتخضعها بالإضافة إلى تعديلات في المذكرة التفسيرية، وناقشنا ما تسنى لنا، ومن المرجح ان ننهي من الاقتراح الخميس.